



جنازة جنود
من الجيش
السوري تنطلق
من المستشفى
العسكري
حمص (أحمد
جاد الله -
رويترز)

رفضت دمشق رفضاً قاطعاً مبادرة الجامعة العربية التي أعلنت من القاهرة أول من أمس. وفي حين تلقفت دول أوروبية المبادرة لإقرارها في مجلس الأمن، ردت الخارجية الروسية بموقف فاتر مع إعلان مسؤول روسي بارز أن الوضع «وصل إلى طريق مسدود»

سوريا على عتبة التدويل

دمشق ترفض المبادرة العربية ومبعوث الكرملن يلوح بعدم تكرار الفيتو الروسي وجولة جديدة من عقوبات الاتحاد الأوروبي

«المانيا وعدد من الدول الأوروبية ستطلب من مجلس الأمن الدولي «إقرار» الخطة العربية الجديدة»

الوزاري الذي استمر خمس ساعات، على أن ترأس حكومة الوحدة الوطنية «شخصية متفق عليها»، وأن تكون مهمتها «تطبيق بنود خطة الجامعة العربية والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بموجب قانون ينص على إجراءاتها وإشراف عربي ودولي». من جهة أخرى، اعتمدت دول

سلمية في سوريا من دون تدخل خارجي، مع احترام سيادتها». وأضافت أن «على الحكومة السورية والمعارضة إظهار استعدادهما لاتخاذ قرارات بتسريع العمليات الديمقراطية في البلاد».

وفي موقف سعودي جديد من الأزمة السورية، نقلت وكالة الأنباء السعودية عن وزير الشؤون الاجتماعية، وزير الثقافة والإعلام بالنيابة، يوسف بن أحمد العثيمين، قوله عقب الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء السعودي التي عقدت برئاسة الملك عبد الله بن عبد العزيز، إن «المجلس شدد على تطبيق بنود خطة الجامعة العربية والإعداد لانتخابات برلمانية ورئاسية تعددية حرة بإشراف عربي ودولي».

من جهتها، أكدت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا أنها مستعدة لدراسة المبادرة الجديدة للجامعة العربية، مشيرة خصوصاً إلى «البند الذي ينص على تنازل بشار الأسد عن مسؤولياته لنائبه ليستطيع شعبنا الانتقال إلى المستقبل الذي يريد».

وتنص الخطة العربية التي تلاها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، في ختام الاجتماع

رصدت دمشق، أمس، على المبادرة السياسية للجامعة العربية التي دعت إلى تأليف حكومة وفاق وطني خلال شهرين، وطالبت الرئيس السوري بتفويض نائبه صلاحيات كاملة، بإعلان إيداعها لقرار الجامعة رقم 7444 وقالت إنه «جاء في إطار الخطة التامرية الموجهة ضد سوريا».

وأعلن مصدر مسؤول في سوريا أن دمشق ترفض القرارات الصادرة بشأنها، معتبراً أنها «تدخل سافر» في الشؤون الداخلية السورية.

وقال المصدر إن دمشق «ترفض القرارات الصادرة بشأن سوريا خارج إطار خطة العمل العربية، وتعدها انتهاكاً لسيادتها الوطنية، وتدخلها سافراً في شؤونها الداخلية، وخرقاً فاضحاً للأهداف التي أنشئت الجامعة العربية من أجلها، وللمادة الثامنة من ميثاقها».

ومن القاهرة، أعلن مندوب سوريا الدائم لدى جامعة الدول العربية، يوسف أحمد، أن «قرار مجلس الجامعة تحريض لبعض أطراف المعارضة على رفض الحلول السياسية، ونسف لإمكان الدخول في حوار وطني للتوصل إلى حل سوري للأزمة»، بدوره، أعلنت الجبهة الوطنية التقدمية التي تضم عدداً من الأحزاب السورية أن «قرارات الجامعة تصعيد عدائي». كذلك انتقد وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور، لدى عودته من القاهرة، قرار الجامعة، معتبراً أنه «يركز على طرف واحد» ولا يقود إلى حل.

ونددت لجان التنسيق المحلية بالمبادرة العربية الجديدة لوقف الأزمة في سوريا، معتبرة أن الجامعة العربية «فشلت مرة أخرى» في إيجاد حل في سوريا.

وفي خطوة أولى نحو تدويل الخطة العربية، صرح المندوب الألماني في الأمم المتحدة، بيتر وينغ، بأن ألمانيا وعدداً من الدول الأوروبية ستطلب من مجلس الأمن الدولي «إقرار» الخطة العربية الجديدة.

وقال إن الأوروبيين يريدون من الأمين العام للجامعة العربية مناقشة المسألة السورية «بالسرعة الممكنة»، ويسعى الأوروبيون إلى الحصول على «إقرار» من مجلس الأمن لخطة الجامعة الجديدة لوقف العنف في سوريا.

وفي موقف يفترض أن يترك تداعيات واسعة في أروقة مجلس الأمن، قال مسؤول رفيع المستوى في الكرملن أمس إن موسكو لا يمكنها عمل المزيد للرئيس السوري بشار الأسد. ونقلت وكالة «إيتار تاس» للأنباء عن ميخائيل مارغيلوف، المبعوث الخاص للرئيس ديميتري مدفيدف إلى أفريقيا، والذي شارك أيضاً في الدبلوماسية بشأن سوريا، قوله إن «استخدامنا حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن الدولي كان الوسيلة الأخيرة التي تسمح للرئيس بشار الأسد بالحفاظ على الوضع الراهن على الساحة الدولية». وأضاف أن حق النقض «كان إشارة جادة للرئيس من روسيا». وختم «يمكننا القول حالياً إن الوضع في سوريا وصل إلى طريق مسدود».

وفي سياق الموقف الروسي الفاتر، رحبت وزارة الخارجية الروسية بنتائج أعمال اجتماع وزراء خارجية دول جامعة العربية، وقراره مواصلة الجهود المبذولة لحل الأزمة السورية بالطرق السلمية ومن دون تدخل أجنبي. ونقلت وسائل إعلام روسية عن بيان للخارجية أن «موسكو ترى أهمية خيار الجامعة العربية في القاهرة بمواصلة جهودها لتسوية

العقوبات الجديدة هي تجميد أرصدة ومنع الحصول على تأشيرات دخول إلى أوروبا تشمل 22 شخصاً مسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان وكذلك ثنائي شركات تقدم دعماً مالياً للنظام». ورحب وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ بجولة العقوبات الحادية عشرة التي فرضها الاتحاد الأوروبي، مؤكداً أن بلاده

الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على سوريا. وهذا القرار الذي اتخذ خلال اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في بروكسل «سيزيد الضغط على المسؤولين عن العنف والقمع غير المقبول الذي يمارس في سوريا»، كما أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون. وأوضح الاتحاد الأوروبي، في بيان، أن

الدايي: مستوى العنف تراجع... والمعارضة تتخيل

ما يضطر بعض المجموعات من الحراسة إلى أن ترد.

ولفت إلى أن «البعثة لاحظت في أدلب تطورا جديداً، وهو التفجيرات التي طالت الكثير من المؤسسات، وهو أمر غير مقبول للمجتمع العربي والدولي، مشيراً إلى أن التفجيرات استهدفت حافلات مدنية وعسكرية وخطوط أنابيب، ناقلات المازوت، وحدثت وقائع مماثلة في ريف دمشق». وقال: «تأتينا في كثير من الأحيان بلاغات كاذبة.

وعن أعداد المعتقلين، قال الدايي إن البيانات متضاربة، فوفقاً لبعض التقديرات الأعداد تتجاوز رقم 20 ألفاً، وهي معلومات عامة ومن مصادر معارضة متعددة، وبعضها يقدرهم بـ 16 ألفاً. وآخرون 12 ألفاً، وهذه المعلومات تنقصها كثير من البيانات، وفيها أسماء مكررة، وتضارب وتعمل على التوثيق من صحة هذه المعلومات عبر المنظمات الإنسانية والمعارضة الداخلية والسلطات السورية.

وأشار إلى أن الحكومة السورية أعلنت إطلاق 4735 قبل مرسوم العفو الرئاسي ثم أطلقت 3597 بعد العفو، وتم أطلقت 2239 معتقلاً بعد كتابة التقرير. وقال: «لقد تأكدنا من ناحيتنا من إطلاق 3480 قبل المرسوم و1669 بعد المرسوم». وأضاف: «نتعامل مع كل هذه البيانات حتى نصل إلى الحقيقة الضائعة».

وفي ما يتعلق بالإعلام، قال الدايي: «لقد أبلغتنا الحكومة السورية أنها صدقت 147 وسيلة إعلامية منذ بداية الأحداث، و112 دخلت البلاد، و90 وسيلة تعمل عبر مراسلها، أما البعثة فقد وجدت 36 وسيلة موجودة على الأرض داخل سوريا».

(الأخبار)

التحقيق فيه، مضيفاً أن المراقبين رصدوا حتى الآن 136 قتيلاً منذ بدء مهمتهم، وأن العدد يشمل انتصار المعارضة والحكومة. إن هذا العدد يشمل ضحايا التفجيرات، وآخر هذه العمليات خمس عبوات نسفت حافلة في أدلب، ما أدى إلى مقتل 14 شخصاً، متهماً الإعلام بأنه يجمع القتلى والمصابين معاً.

ورأى الدايي أن الحكومة السورية التزمت سحب الآليات العسكرية من المدن تنفيذاً للمبادرة العربية إلى حد كبير، مشيراً إلى أن وجود البعثة قلل بنسبة كبيرة جداً ما كان يحدث. وعن انتقادات المعارضة وحديثها عن وجود مجازر في ظل وجود البعثة، قال: «ليس واجبي أن أرد على المعارضة، فلتتخيل ما تتخيل».

ورفض التعليق على قرار وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل، مشيراً إلى أن سحب المراقبين السعوديين لن يؤثر على عمل البعثة، حيث سي تديمها.

وأكد الدايي أن التقرير، الذي قدمه للجامعة العربية لم يكتبه هو، بل كُتب بناءً على تقارير المراقبين في الـ 15 قطاعاً، حيث طلبت رئاسة البعثة حضور كل رؤساء المجموعات إلى دمشق وجرت مراجعة ما كتبوه، وتلخيصه وقدم للجامعة العربية. وقال إنه عندما وصلت البعثة كان هناك عنف واضح وظاهر، لكن بعد بدء مهماتها بدأت حدة العنف تخف تدريجاً، نتيجة إنفاذ البروتوكول، لافتاً إلى أنه في بعض المناطق مثل حمص وحماة يوجد احتكاكات غير مباشرة، وقاتل غير مباشر. وقال إنه في قطاع حمص ودرعا، كان هناك إطلاق للنيران، ولاحظنا أنه يأتي من بعض المسلحين،

«إذا تم إيقاف القتل ستقول تم إيقاف القتل وإذا لم يتم ستقول لم يتم... هذا هو واجب البعثة وليس العمل التنفيذي». الكلام للفرق الأول محمد أحمد مصطفى الدايي رئيس بعثة المراقبين العرب إلى سوريا.

وقال الدايي، في مؤتمر صحافي في جامعة الدول العربية ومقرها القاهرة: «عندما وصلت البعثة كان هناك عنف واضح وظاهر، لكن بعد وصول البعثة بدأت تخف حدة العنف تدريجاً، العنف الذي يجري بين المعارضة المسلحة وبين الحكومة». وأضاف أن مهمة البعثة كانت التحقق مما يجري على الأرض، لا

اعلن الدايي أن سحب المراقبين السعوديين لن يؤثر على عمل البعثة (خالد دسوقي - أ ف ب)

